

ما هو حلالٌ من المأكول والمشروب وغير ذلك مما هو قِوَامٌ للناس وصَلاحٌ ومُبَاحٌ لهم الانتفاعُ به ، وما كان محرماً أصله مَنهياً عنه لم يجز بيعه ولا شراؤه ، وهذا من قول جعفر بن محمد (ص) قولُ جامعٍ لهذا المَعْنَى .

(٢٤) وعن رسول الله (صلعم) أنه قال : لعن الله الخمرَ وعاصِرَها ومُعْتَصِرَها وبائِعَها ومُشْتَرِيَها وشارِبَها وساقِيعَها وآكَلَ ثَمَنِها وحامِلَها والمحمولةُ إليه ، قال النبي (صلعم) الَّذِي حَرَّمَ شَرِبَ الخمرِ حَرَّمَ بَيْعَها وآكَلَ ثَمَنِها^(١) .

(٢٥) وعن أبي جعفر بن محمد بن علي (ص) أنه سُئِلَ عن رجلٍ كان له على رجلٍ دراهِمٌ ، فباع خمرًا أو خنازيرَ فدفع ثمنها إليه قضاءً مِن دينه ، قال : لا بأسٌ أَمَّا لِلْمُقْتَضَى فحلالٌ ، وأَمَّا لِلْبَائِعِ فحرامٌ .

(٢٦) وعن جعفر بن محمد (ص) أنه سُئِلَ عن بيعِ العنبِ والتمرِ والزَّيْبِ والعَصِيرِ ممن يصنعه خمرًا ، قال : لا بأسٌ بذلك إذا باعه حلالًا ، فليس عليه أن يحيله المشتري حرامًا .

(٢٧) وعن رسول الله أنه نهى عن ثمن الكلبِ العَقُورِ .

(٢٨) وعن علي (ع) أنه قال : لا بأسٌ بثمن كلبِ الصَّيْدِ^(٢) .

(٢٩) وعن علي (ع) أنه قال : لا بأسٌ ببيعِ المصاحفِ وشرائِها ، قال جعفر بن محمد : ولا بأسٌ أن تكتبَ بأجرٍ ولا يقعَ الشُّراءُ على كتاب

(١) حاشية في هـ ، ي - من مختصر الآثار ، وخصصوا في أخذ أثمان كل ما نهى عن بيعه من بيع ذلك لنفسه ، وإنما يحرم ذلك على من باعه واشتراه ، فأما ثمنه وأخذه مما صار إليه وفي يده بوجه الحق فلا بأس به ، ولا بأس بمبايعة المشركين ، وأخذ ثمن ما يشترونه منهم بما في أيديهم من أثمان ما باعوه وصار إليهم بما لا يحل بيعه ، وأكثر أموالهم ربا وسحت ، وهي تؤخذ منهم في الجزية وفي أثمان ما يشترونه من المسلمين ، فتكون حلالا لمن أخذها وكل ما يحل له أخذها ، حاشية : إذا كان البائع ذمياً فلا بأس بأخذه منه فهو حلال له ، وإن كان مسلماً لم يجز له لقول الذي صلح : ثمن الخمر من السحت ، يعني بهذا العقل للمسلم ، فإذا كان الثمن سحتاً . وعلم المقتضى لدينه بالوجه فيه ، فالأولى به أن لا يأكل السحت ، من المطلب في فقه المذاهب ، وفي ي فقط - وذلك والله أعلم لأن المشركين يتناولونه في شرائهم حلالا ، وهو عند المسلمين حرام .

(٢) حاشية في د ، ي - ويجوز بيع كلب الماشية .